كلمة السيد رئيس وفد الأردن:

السفير / معتصم البشير سفير المملكة الأردنية الهاشمية- القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين،

سعادة الدكتور/ عبد الرحيم يوسف العوضي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية، أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الموقرة، الحضور الكريم، بداية سأخرج عن النص قليلاً لأعبر عن سعادتي بوجود سعادة النائبة عبلة أو علبة عضو مجلس النواب الأردني والتي تشارك في أعمال هذه الدورة بدعوة من اللجنة الكريمة، كما أرحب بممثلي المجتمع المدني الأردنيين وغيرهم من العرب الذين دعاهم السيد/ رئيس اللجنة – مشكوراً- لحضور أعمال هذه الدورة.

وأوجه تحية خاصة لمن نعتبره في حقل الدبلوماسية الأردنية أستاذ لنا وهو الدكتور/ موسى بريزات -رئيس المركز الأردني لحقوق الإنسان- والذي كنت أحد من تتلمذ على يديه في مدرسة الدبلوماسية الأردنية، كما نعتبره علماً بارزاً من أعلام حقوق الإنسان ومرجعية في هذا الإطار، فتحية لهم خالصة وموصولة.

أرغب بدايةً أنّ أعبّر باسم زملائي أعضاء وفد المملكة الأردنية الهاشمية عن الشكر والامتنان لكم وللسادة أعضاء اللجنة الموقرة على الجهود التي تبذلونها من خلال عملكم في هذه اللجنة الموقرة في تعزيز مسيرة حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية وحماية هذه الحقوق وصيانتها.

أتشرف اليوم أن أرأس وفد بلادي المملكة الأردنية الهاشمية لمناقشة أول تقارير الدول التي تنظرها هذه اللجنة الموقرة في مسيرتها التي نسأل لها النجاح والتوفيق.

يستعرض تقرير المملكة الأردنية الهاشمية الذي أسهمت في إعداده عدد من الوزارات والجهات الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية، و التدابير والإجراءات التي اتخذتها المملكة بإزاء الالتزام بأحكام وبنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتبعاً لذلك فإن تبويب هذا التقرير

قد جاء متماشياً مع مضامين المواد الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان ووفقاً لتسلسل هذه المواد حيال المواضيع والقضايا التي تتناولها وتعالجها.

وترتكز منهجيتنا في التفاعل مع هذه اللجنة الكريمة اليوم على قاعدة أننا ننظر إلى هذا النقاش بشكل بناء نتطلع من خلاله إلى الخروج بالصيغ المثلى الكفيلة بمساعدة المملكة الأردنية الهاشمية على الاستمرار في الالتزام بأحكام وبنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان وذلك من منطلق احترام الأردن العميق لالتزاماته القانونية والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي هو طرف فيها.

ولا بد لي من الإشارة إلى أنّ المملكة الأردنية الهاشمية كانت الدولة العربية الأولى التي صدقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد أن اعتمدته القمة العربية في تونس وتم ذلك في شهر أيار عام ٢٠٠٤، وتم نشر هذا الميثاق بالجريدة الرسمية الأردنية بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦. وجاءت مصادقة الأردن على الميثاق في سياق التزام الأردن العالمي باحترام منظومة حقوق الإنسان وتحديث هذه المنظومة وتعزيزها والتعريف بها.

وتأتي مناقشة الأردن لهذا التقرير اليوم بطبيعة الحال في ظل متغيرات كبيرة وتحولات شاهدتها منطقتنا العربية خلال العام الماضي ولا تزال، وفرضت هذه المتغيرات والتحولات جملة من التحولات الديمقراطية بدا جليا فيها ومن خلالها حرص المواطن العربي على تكريس حقيقة أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لها سمات ثابتة لجهة أنها حقوق متأصلة وملتصقة بالطبيعة الإنسانية وتصعب تجزئتها إلا في سياق محدود وبما يتماشى مع البيئة الاجتماعية والثقافية والخصوصيات التي تفرضها هذه البيئة في هذا القطر أو ذاك أو في هذه المنطقة أو تلك.

سعادة الدكتور عبد الرحيم العوضي، رئيس اللجنة الموقرة ، السادة أعضاء اللجنة الموقرة، الحضور الكرام، يرغب وفد المملكة الأردنية الهاشمية بالتشديد على أن مسيرة الإصلاح الشامل في الأردن وفي كافة مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد بدأت منذ عهد بعيد ثم تسارعت وتيرتها على المسارين السياسي والاقتصادي في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتكاثفت مسيرة الإصلاحات هذه وأخذت زخما كبيرا منذ أن تولى جلالة الملك عبدا لله الثاني ابن الحسين المعظم سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩. وذلك

في إطار رؤية إصلاحية شاملة تبناها جلالته، استهدفت ولا تزال الانتقال بالأردن وشعب الأردن نقلة نوعية، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبطبيعة الحال وبحكم طبيعة محيطنا الإقليمي وتوتراته وحالة السيولة التي تفرض نفسها عليه ، فإن هناك معطيات مرتبطة بوضع منطقتنا المضطرب، أنتجت وبشكل خاص في السنوات العشرين الأخيرة ظروفا سياسية إقليمية أفضت إلى فرض إيقاعها على مسيرة الإصلاح تباطوءًا في مختلف بقاع العالم العربي، ومما لا شك فيه أن إعادة الصحوة العربية التي شاهدتها بعض الدول العربية وما تزال، قد منحتنا في الأردن الفرصة لتسريع وتيرة الإصلاحات، لا سيما في شقها السياسي، ومن هنا سارع جلالة الملك المعظم إلى تشكيل لجنة حوار وطني شاملة التمثيل وتضم في عضويتها مختلف ألوان الطيف السياسي في الأردن، وأنتجت هذه اللجنة توصيات مرتبطة بالتشريع لقانون انتخابات عصري، وكذلك قانون للأحزاب السياسية ، مثلما بادر جلالة الملك لتشكيل لجنة ملكية قامت بمراجعة دستور المملكة الأردنية الهاشمية وأوصت بتعديل العديد من المواد الدستورية وبلغ عدد هذه التعديلات في مجموعها النهائي بعد اقرارها ودخولها حيز النفاذ من قبل مجلس الأمة الأردني اثنان وأربعون تعديلاً دستورياً، وكانت هذه التعديلات ذات طبيعة شاملة، حيث نصت على إنشاء محكمة دستورية للمرة الأولى تختص بالنظر في دستورية القوانين والإجراءات، كما نصت التعديلات الدستورية على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات تشرف على الانتخابات في المملكة وتديرها، وقد قدم مشروع قانون هذه الهيئة بالفعل إلى مجلس الأمة ليسير بقنواته التشريعية تمهيداً لإقراره خلال أيام.

كما قيدت التعديلات الدستورية من صلاحية السلطة التنفيذية على سن قوانين مؤقتة إلا في حالات محددة وواضحة لاتقبل اللبس. و تضمنت نصا واضحا يجرم التعذيب، ومنعت محاكمة المدنيين في القضايا الجزائية، أمام أي محكمة يكون أي من أعضائها غير مدني، وأوجبت التعديلات الدستورية أيضا على الحكومة التي يحل في عهدها مجلس النواب أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل ، كما حظرت على رئيس تلك الحكومة أن يتولي رئاسة الحكومة التي تليها، مثلما حظرت أن يصار إلى حل مجلس النواب لنفس السبب أكثر من مرة واحدة. بالإضافة إلى تعديلات أخرى جوهرية، لا يتسع المجال لسردها بالكامل وتسليط الضوء عليها في هذه الكلمة.

إلا أنه من نافلة القول أننا نرى أن هذه التعديلات الدستورية ومنظومة القوانين المؤطرة للحياة السياسية في الأردن، بمعنى (قوانين الانتخابات والأحزاب والهيئة المستقلة للانتخابات، والتعديلات التي طالت قانون الاجتماعات العامة ، والتعديلات التي لحقت بقانون البلديات) تشكل أرضية ثابتة ومعقولة لدفع مسيرة الإصلاحات قدماً، وصولاً من جملة أمور أخرى إلى ما يصبو إليه جلالة الملك المعظم من تمكينٍ للأحزاب السياسية لضمان تمثيلها الواسع في البرلمان، وبشكل يسمح لجلالته وكما أعلن مراراً أن يقوم باختيار وتعيين رؤساء الوزارات من حزب الأغلبية، أو الائتلافات الحزبية التي تحصل على الأغلبية في مجلس النواب.

<u>سيدي الرئيس:</u>

ونحن نسير بخطى حثيثة ووفق جدول زمني واضح المعالم ومحدد المواقيت فيما يتعلق بحزم القوانين هذه في أقرب الآجال، وستجري الانتخابات البلدية وفق ما أعلنت الحكومة خلال صيف هذا العام ، مثلما سيصار إلى إقرار قانون الانتخابات النيابية خلال هذا العام أيضاً ، وفي إطار يصبو إلى تحقيق أكبر إجماع وطني حوله وعليه، ويضمن نزاهة العملية الانتخابية في مراحلها كافة مثلما يعكس تمثيلاً أمثل .

ومما لا شك فيه سعادة الدكتور عبد الرحيم العوضي رئيس اللجنة الموقرة، أن الإصلاحات السياسية لا تنمو إلا في سياق بيئة اقتصادية و مالية صحية، وهذا أمر نعيه تماما في الأردن ونقدر تماما بأن الإصلاحات السياسية يجب أن تسير بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تدعم عملية التنمية وأن تدفع عجلة الاقتصاد، ونحن في الأردن أنجزنا إصلاحات اقتصادية حظيت بتقدير من كل المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية والإقليمية، إلا أن أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار الطاقة التي نستورد ستة وتسعون بالمائة من احتياجاتنا منها من الخارج، ألقت بظلالها على إصلاحاتنا الاقتصادية لأننا آثرنا وعلى الفور أن نقدم الاعتبارات والآثار الاجتماعية على أي اعتبار آخر، وأن تخفف من وطأة هذه المصاعب الاقتصادية على المواطن الأردني، مما أضطر الحكومة إلى أن تتدخل في إطار حزم للتخفيف من هذه الآثار الاقتصادية، الأمر الذي أثر على وتيرة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، إلا أننا نأمل أن نتمكن من إتمام مسيرة الإصلاحات الاقتصادية أيضا بشكلٍ يشعر به المواطن الأردني، وفي إطار شمولي بأنه شريك كامل في مسيرة الإصلاحات الشاملة

ومكتسبات التنمية وعوائدهما، خصوصا شبابنا والذي يشكل العمود الفقري ديمغرافياً في الأردن، حيث أن شريحة الشباب هي الأكبر في ديمغرافيا التركيبة الأردنية. وأولت الإصلاحات في الاردن المرأة وتمكينها أهمية قصوى مما أدى الى تعزيز دورها الكبير في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أن المرأة الأردنية تشكل عمادا أساسيا في المجتمع. كما أضحى للمرأة الأردنية تواجد كبير في مختلف المواقع السياسية والإدارية والدبلوماسية والتشريعية في الأردن، وكذلك في قطاع الأعمال وغيره من القطاعات.

سعادة الدكتور عبد الرحيم يوسف العوضي، رئيس اللجنة الموقرة ، السادة أعضاء اللجنة الموقرة، الحضور الكرام، إننا نتطلع اليوم إلى حوارٍ بناء ومثرٍ معكم ومع أعضاء اللجنة ، يسمح لنا بتسليط الضوء على انجازاتنا التي نفاخر بها عن استحقاق فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أمام لجنتكم الموقرة، مثلما يتيح لنا بالقطع الاستفادة من ملاحظاتكم القيمة وخبراتكم المتراكمة المميزة وتجربتكم، وبما يثري مسيرة الإصلاحات الشاملة والمستمرة بقيادة ودعم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم – حفظه الله–

وفي الختام أتقدم لكم ومنكم ولأعضاء اللجنة الموقرة بالشكر والتقدير، وأتطلع وأعضاء الوفد الأردني لبدء مناقشاتنا التفاعلية المعمقة.